الفصل الثالث

نزع سلاح العراق

دفن التفتيش على الأسلحة من ١٩٩١ ـ ١٩٩٨م

لقد انسحبوا لعدم قدرتهم على القيام بمهام وظيفتهم. أعنى علينا ألا نكون سخفاء حول هذا الموضوع، لا داعى لوجود مفتشى الأسلحة هناك إلا إذا كانوا يؤدون المهمة التى ذهبوا من أجلها إلى هناك.

(تونى بلير، حديث خاص لأخبار المساء فى بى. بى. سى، ٦ فبراير ٢٠٠٣م).

إذا ما كان الأمر قد عرض على محكمة تنفذ القانون، لكان قد اتجه اتجاها آخر. أظهر العراق - فى واقع الأمر - المزيد والمزيد من الرغبة فى التعاون مع مفتشى الأسلحة.

(مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة فى العراق ١٩٩١ - ١٩٩٨م سكوت ريتر فى ريتر ووليام ريفرز بيت، الحرب على العراق، ٢٠٠٢م، ص٢٥).

أوجد لى طريقة للقيام بهذا العمل

فى الإعداد لغزو العراق، عزز بوش وبلير مبدأين، وكذلك الادعاءات المرتبطة بهما: أن العراق رفض التعاون مع فريق التفتيش على أسلحة الدمار الشامل التابع للأمم المتحدة بين عام ١٩٩١ و ١٩٩٨م، وعلى ذلك، فالعراق لديه أطنان من أسلحة الدمار الشامل التى تمثل «تهديدا حاليّا جادّا» على مصالح الغرب، بما فى ذلك القواعد العسكرية البريطانية فى قبرص.

تم تدعيم أسطورة عدم التعاون بفكرة أن صدام حسين قام بطرد مفتشى الأسلحة فى ديسمبر ١٩٩٨م. كان ذلك الأمر برهانًا جوهريّا تم استخدامه لبيان أن كل محاولات الحل السلمى لقضية أسلحة الدمار الشامل قد استنفدت تماما، وأن أى محاولات تالية بطلب التفاوض عقيمة وساذجة.

هذه الحجة بالتالى كانت مهمة؛ لأن بوش وبلير كانا قد قررا الهجوم على العراق واحتلاله؛ لم يكن الحل السلمى مطروحا على جدول أعمالهما. وصف وزير الخزانة الأمريكية السابق پول أونيل كيف أن إدارة بوش تولت مهام عملها وهى مصممة على الإطاحة بصدام حسين، واستخدمت هجمات ١١ سپتمبر كذريعة:

كان الجميع يسعون إلى إيجاد طريقة للقيام بهذا العمل. قال الرئيس: وليفكر كل منكم فى طريقة للقيام بذلك... منذ البداية الأولى، كان هناك يقين بأن صدام حسين شخص شرير، وأنه لا بد أن يرحل (چوليان بورجر، بوش قرر طرد صدام «منذ اليوم الأول»، الجارديان، ١٢ يناير ٢٠٠٤م).

كتب أونيل تقريرا يفيد بأنه رأى مذكرة للإعداد للحرب يرجع تاريخها إلى الأيام الأولى من حكم بوش، وتقريراً آخر عليه عبارة «سرى»، «خطة لما بعد صدام»، ورأى أونيل كذلك وثيقة للپنتاجون عنوانها: «شكاوى أجنبية بشأن عقود حقول البترول العراقية»، التى ناقشت تقسيم احتياطيات الوقود العراقى بين شركات البترول العالمية.

ورغم أن الفشل فى تنفيذ قرار الأمم المتحدة الثانى كان يبدو أنه يمثل عقبة تمنع الوصول إلى حل سلمى، إلا أنه فى الواقع مَثَّل إخفاقا فى إضفاء الشرعية على ما يستتبع ذلك من إجراءات عنيفة.

تم نزع سلاحه كلية بحلول ١٩٩٨م

روج القادة الغربيون لفكرة رفض العراق التعاون مع مفتشى الأسلحة ترويجا شديدا. قال بلير على سبيل المثال: قبل أن يطرد [صدام حسين] مفتشى الأسلحة التابعين للأمم المتحدة منذ ثلاث سنوات مضت، فإنهم اكتشفوا ودمروا آلافًا من الأسلحة الكيماوية والپيولوچية... وعندما اقتربوا من مزيد من أنواع الأسلحة، طلب منهم مغادرة العراق (إستراتيچية الغرب القوية ضد العراق هى فى صالح الجميع، الديلى إكسپريس، ٦ مارس ٢٠٠٢م). قال چورچ بوش: «هذا نظام وافق على التفتيش الدولى ـ ثم طرد المفتشين» (خطاب عن حالة الاتحاد فى ٢٩ يناير ٢٠٠٢م <www.whitehouse.gov>). وصف وزير الخارجية البريطانى چاك ستـرو الموقف: «أخشى أن يصاب القرار الدولى بالتصدع، ويستطيع صدام حسين آنئذ استغلال ذلك وطرد المفتشين (إذاعة بى. بى. سى. ٤، ١٢ أكتوبر، ٢٠٠٢م). فى مقابلة شخصية أجرتها بى. بى. سى، أعلن بيل كلينتون كيف أنه فى ديسمبر ١٩٩٨م، «طرد صدام المفتشين محاولا إجبارنا على إنهاء العقوبات» (مقابلة شخصية مع كلينتون، پانوراما خاصة، ٢٢ يونيو ٢٠٠٤م).

وكما سوف نرى فيما بعد، كانت كل تلك العبارات زائفة تماما، لم يطرد صدام مفتشى الأسلحة ولم يرفض التعاون معهم. كان كل من بلير، وسترو، وكلينتون، فى مناصبهم فى ذلك الوقت؛ ولذلك يصعب أن يجهلوا الحقيقة.

قُبيل عملية الضربات الجوية فى عملية ثعلب الصحراء ـ التى أمر بها كلينتون فى ديسمبر ١٩٩٨م ـ تم سحب مفتشى الأسلحة من العراق. شرح ريتشارد بتلر الرئيس التنفيذى لفريق المفتشين الدوليين فى كتابه بعنوان **تحدى صدام**:

> تلقيت مكالمة هاتفية من سفير الولايات المتحدة پيتر برليه يدعونى لمحادثة خاصة حول مهمة الولايات المتحدة.. أخبرنى برليه أن تعليمات واشنطن أنه «من الحصافة اتخاذ إجراءات لتأكيد سلامة فريق المفتشين الدوليين فى العراق وأمنه... أخبرته أننى سأتبع هذه النصيحة سأبعد الفريق من العراق» (تحدى صدام، ويدنفيلد ونيكلسون، ٢٠٠٠م، ص٢٢٤).

أعلن سكرتير عام الأمم المتحدة كوفى عنان: «لقد تلقيت بالفعل مكالمة هاتفية من السفير برليه مفادها أنهم طلبوا من رعايا الولايات المتحدة فى المنطقة مغادرتها. وأنهم نصحوا كذلك رئيس فريق المفتشين ريتشارد بتلر بسحب مفتشى الأمم المتحدة على الأسلحة، وتحدثت أنا وبتلر» (جوش فريدمان، تم تأخير إجلاء عدد ١٣٣ فردًا من العاملين التابعين للأمم المتحدة، نيوز داى ١٧ ديسمبر، ١٩٩٨م). أكد سكوت ريتر رئيس فريق المفتشين عن الأسلحة UNSCOM فى ذلك الوقت هذه الرواية عن الأحداث: صدام لم يطرد المفتشين. إن الأوامر صدرت إليهم فى ديسمبر ١٩٩٨م من الولايات المتحدة فى مستهل عملية ثعلب الصحراء (متاهة أخلاقية، إذاعة بى. بى. سى. ٤، ٢٤ يوليه، ٢٠٠٢م).

انسحب المفتشون فى توقيت حساس فى السياسة الأمريكية، عندما تعرض بيل كلينتون للاتهام فى فضيحة مونيكا لوينسكى. بدأ كلينتون سلسلة الضربات الجوية التى استمرت أربعة أيام فى ١٦ ديسمبر، اليوم السابق لتحديد موعد الاستفتاء الشعبى على توجيه الاتهام، توقفت بعد ساعتين من الاقتراع. ذكر ريتر أنه قبل الضربات، «أرسل المفتشون لتنفيذ إجراءات تفتيش حساسة ليس لها علاقة بنزع السلاح، ولكن ليقوموا بأعمال متعلقة بتحريض العراقيين». (ريتر، وريڤرز پيت، **الحرب على العراق**، ص٥٢). فى تقرير نشر

فى اليوم التالى للقصف بالقنابل، تم اقتباس كلمات من ريتر: إن ما قام به [رئيس فريق المفتشين] ريتشارد بتلر الأسبوع الماضى بشأن التفتيش كان أمرا مقررا. كان أمرا يتعلق بتوليد صراع يبرر القصف! زعم ريتر أن مصادر حكومة الولايات المتحدة أخبرته قبل ثلاثة أسابيع «أن الاعتبارين البادِيين فى الأفق هما حلول شهر رمضان والاتهام الموجه لكلينتون»؛ استمر ريتر:

> إذا نقبت فى الأمر، سوف تقف على سبب هروع ريتشارد بتلر أمس لأربع مكالمات هاتفية. لقد كان يتحدث إلى مستشاره عن الأمن القومى [الأمريكى]. أخبروه أن يكون حاد اللهجة فى تقريره لتبرير القصف بالقنابل (النيويورك پوست، ١٧ ديسمبر، ١٩٩٨م).

فى جداله بأن بتلر كتب تبريرًا للحرب، قال ديپلوماسى الأمم المتحدة الذى وصف بأنه متعاطف مع واشنطن: «بناء على نفس الحقائق فإن [بتلر] قال إن هناك حوالى ٣٠٠ مفتش [فى الأسابيع الحالية] ونحن نواجه صعوبات فى خمسة مواقع» (واشنطن پوست، ١٧ ديسمبر، ١٩٩٨م).

بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣م، ظهر أن ريتر كان يتحرى الدقة (بل كان فى الواقع محافظًا) فى تأكيد أن العراق «منزوع السلاح بشكل أساسى»، حيث إن ٩٠ - ٩٥ فى المائة من أسلحة الدمار الشامل لديه أزيلت بشكل تم التحقق منه، فى الوقت الذى غادر هو والمفتشون الآخرون البلاد (ريتر، وريڤرز پيت، **الحرب على العراق**، ص٢٣). وبوجود نسبة ٥ - ١٠ فى المائة المفقودة، قال ريتر: «إنها لا تمثل أى نوع من برنامج للتسلح. إنما تمثل شذرات من برنامج للتسلح لا يصل فى مجموعه إلى كم كبير، ولكنها ـ مع ذلك ـ ما زالت خاضعة للحظر» (المرجع السابق، ص٢٤). ووفقا لحديث ريتر، فإن أى أسلحة متبقية قد تقلصت إلى مجرد قطع صغيرة لا فائدة لها (المرجع السابق، ص٢٩) نتيجة للعمر الافتراضى المحدود للعناصر البيولوچية والكيماوية.

فى أواخر عام ١٩٩٨م، ظهر أن جواسيس وكالة المخابرات المركزية الذين يعملون بصحبة مفتشى الأسلحة، قد استخدموا معلومات تم جمعها لاستهداف صدام حسين أثناء عملية ثعلب الصحراء. كان دور المخابرات المركزية فى إفساد نظام التفتيش على الأسلحة أحد الأسباب الرئيسية فى استقالة ريتر ذلك العام.

كانت النتائج الأساسية واضحة: تعاونت العراق فى «نزع السلاح بشكل أساسى» لبرنامج أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك اصطنعت الولايات المتحدة صراعا فى ديسمبر ١٩٩٨م. لم يُطرد المفتشون آنذاك كما كان الزعم، ولكن سحبهم بتلر لحمايتهم من قنابل الولايات المتحدة الأمريكية. رفض العراق فيما بعد السماح لمفتشى الأسلحة بالعودة، ووصفهم على وجه التحديد بأنهم بمثابة جواسيس يستخدمون المعلومات التى تم جمعها أثناء التفتيش لاستهداف صدام حسين شخصيا فى هجمات عملية ثعلب الصحراء.

كان الموقف المتقهقر لبوش، وبلير، وسترو، وآخرين، أنه بينما لم يُقْدم صدام حسين بالفعل على طرد مفتشى الأسلحة، فإنه جعل أداءهم لمهمتهم شيئا مستحيلا. ومع ذلك وصف ريتر مدى نجاح مفتشى الأسلحة فى نزع أسلحة العراق. وعن إمكانات الأسلحة النووية قال ريتر على سبيل المثال:

> عندما تركت العراق فى ١٩٩٨م... كان قد تم التخلص من البنية الأساسية والمرافق بنسبة ١٠٠٪، وليس هناك شك حول هذا الأمر. إن كل أدواتهم وإمكانياتهم كانت قد دمرت تماما. وتم تدمير إمكانيات تصميم الأسلحة. وتم الوصول إلى كل معدات الإنتاج وتدميرها. وقد كانت لنا وسائل لمراقبة ـ من كل من الأرض ومن الجو ـ أشعة جاما التى تصاحب محاولات تخصيب اليورانيوم أو البلوتونيوم. ولم نجد شيئًا (المرجع السابق ص٢٦).

يشرح ريتر كيف جاب المفتشون أنحاء البلاد يراقبون كيماويات العراق، والمرافق البيولوچية والنووية، وركبوا كاميرات ومكبرات وأجروا تفتيشًا بدون سابق إنذار: «لقد مسحنا العراق ـ كل مرفق من مرافق البحث والتطوير، كل جامعة، وكل مدرسة، وكل مستشفى، وكل مصنع للجعة..» (المرجع السابق، ص٣٨). وفيما يتعلق بإمكانية إعادة بناء أسلحة العراق الكيماوية أضاف ريتر:

> إن اطلاعنا على أحوال العراق يفيد صعوبة إقدامه على ذلك. ففيما يتعلق ببرنامج الأسلحة النووية مثلا، فإن عليهم البداية من الصفر، لقد حرموا من كل الأجهزة، والمرافق، والبحث. عليهم استجلاب الأجهزة المعقدة والتكنولوچيا اللازمة من خلال الشركات المتقدمة. وكل ذلك يُمكن. إن تصنيع الأسلحة الكيماوية يبعث غازات يسهل اكتشافها إذا كان لها وجود

أساسًا. لقد كنا نراقب من خلال الأقمار الصناعية ووسائل أخرى، ولم نجد شيئًا من كل ذلك. إذا كانت العراق تنتج أسلحة اليوم، لكان لدينا دليل حاسم، واضح وبسيط (المرجع السابق ص ٣٢، ٣٣).

بمراجعة سنوات نزع أسلحة العراق بين ١٩٩١ و ١٩٩٨م، قرر المدير التنفيذى لفريق التفتيش على الأسلحة رولف إكيوس فى مايو ٢٠٠٠م، أنه كنتيجة لإذعان العراق التام «لم يكن هناك شيء مجهول بخصوص العراق»، وفى كل المجالات، استأصلنا جميع قدرات العراق بشكل أساسى (جلين رانجوالا، **أهو تهديد للعالم، الحقائق حول أسلحة الدمار الشامل العراقية**، أبريل ٢٠٠٠م <www.arabmediawatch.com/iraq>) ادعى جريح ثيلمان ـ وهو خبير فى أسلحة الدمار الشامل العراقية، وكبير مسئولى الشئون الخارجية لمدة ٢٥ عامًا ـ أن الدليل الجوهرى الذى قدمه كولين باول للأمم المتحدة فى ٥ فبراير ٢٠٠٣م كان محرفًا، وتم خداع الشعب:

إن المشكلة الأساسية هى أن كبار مسئولى الإدارة كانوا يتمتعون بما يمكن أن أطلق عليه الثقة التامة فى أجهزة الاستخبارات. إنهم يعرفون ما الذى يجب على تلك الأجهزة إظهاره. إنهم فى واقع الأمر عُمْى صُم عن أى نوع من المعلومات التى لا تصدرها مجموعة رجال إدارة المخابرات. إننى أنحو ببعض اللوم على جهاز المخابرات، وبمزيد من اللوم على كبار مسئولى الإدارة. (الرجل الذى عرف، ١٥ أكتوبر ٢٠٠٣م، www.cbsnews.com).

إن راى ماك جوڤرن ـ المحلل السابق ذا المرتبة الرفيعة فى وكالة المخابرات المركزية ـ أخبر چون پيلجر أن إدارة بوش طالبت بتشكيل المخابرات على نحو يتمشى مع الأهداف السياسية، قائلا: «إنها عملية تمثيلية تخمينية بنسبة ٩٥ فى المائة» (چون پيلجر، خداع بلير الشامل للجماهير، الديلى ميرور، ٣ فبراير، ٢٠٠٤م).

الشد والجذب ـ فن قلب الحقائق

توجد عدة ملامح واضحة عن تقارير الميديا فى هذه القضية. ربما الذى يثير الدهشة بشكل أكبر أن الصحف التى نشرت تقارير، وأكدت فكرة أن المفتشين تم طردهم من

العـراق، هى نفـسـهـا التى نشـرت تقـارير فى أواخـر ١٩٩٨م وبداية ١٩٩٩م عن أن المفتشين لم يُطردوا.

إن موقع الميديا الأمـريكى المسـمى (FAIR) استـخلص تقريراً مـذهلا بعنوان: مـا الفرق الذى أحدثته السنوات الأربع: التغطية الإخبارية عن سبب ترك المفتشين للعراق (إضافى!: حديث، أكتوبر ٢٠٠٢م، <www.fair.org>). يتكون التقرير من عشرة أمثلة مزدوجة لتقارير الاتجاه السائد فى الميديا منذ ١٩٩٨ و ٢٠٠٢م، تغطى انسحاب مفتشى الأسلحة من العراق. بينما كل الاقتباسات من تقارير ١٩٩٨م تنص على أنه تم سحبهم من العراق، فإن كل الشواهد التى نشرت عام ٢٠٠٢م تزعم أنه أطيح بهم، أو أجبروا على الرحيل. على سبيل المثال؛ فى ديسمبر ١٩٩٨م، أصدرت الواشنطن پوست تقريرا مفاده: «أمر بتلر فريق التفتيش التابع له بمغادرة بغداد، تحسبا لهجوم عسكرى، فى ليلة الثلاثاء ـ فى الوقت الذى كان فيه معظم أعضاء مجلس الأمن لم يتلقوا بعد هذا التقرير» (الواشنطن پوست، ١٨ ديسمبر ١٩٩٨م). بعد أقل من أربع سنوات، كتبت نفس الصحيفة فى أغسطس ٢٠٠٢م: «منذ ١٩٩٨م، عندما طُرد مفتشو الأمم المتحدة، كانت العراق بالتأكيد تعمل على صناعة أسلحة كيماوية وبيولوچية» (المقالة الافتتاحية، الواشنطن پوست، ٤ أغسطس ٢٠٠٢ م. مقتبسة من: ما الفرق الذى أحدثته السنوات الأربع؟).

أصدرت إن. بى. سى. تودای تقريرا فى ديسمبر ١٩٩٨م:

> كانت قصة العراق فى قمة فورانها الليلة الماضية عندما قال ريتشارد بتلر رئيس فريق تفتيش الأسلحة التابع للأمم المتحدة: إن العراق لم يتعاون بشكل كامل مع المفتشين ـ كما وعدوا بذلك. وكنتيجة لذلك، أمرت الأمم المتحدة مفتشيها بمغادرة العراق ذلك الصباح (كاتى كوريك، تودای إن بى سى، ١٦ ديسمبر، ١٩٩٨م فى: ما الفرق الذى أحدثته السنوات الأربع).

بعد أربع سنوات، أصدرت إن بى. سى. تودای تقريرا مؤداه: «بينما تناقش واشنطن متى وكيف تهاجم العراق، جاءت المفاجأة من بغداد. لقد كانت على استعداد لإجراء حوار حول السماح لمفتشى الأسلحة التابعين للأمم المتحدة بالعودة بعد طردهم منذ سنوات

أربع مضت» (موريس دوبوا، توداى، إن. بى. سى. ٣ أغسطس ٢٠٠٢م فى: ما الفرق الذى أحدثته السنوات الأربع؟).

اطلعنا على هذا التحول نفسه فى التغطية الإعلامية فى المملكة المتحدة. ففى عام ١٩٩٨، أصدرت الجارديان تقريرا مؤداه: قبل ساعات من بدء الهجوم، تم إجلاء ١٢٥ شخصا من مسئولى الأمم المتحدة على وجه السرعة من بغداد إلى البحرين، من ضمنهم مفتشون من اللجنة الخاصة للتفتيش فى العراق، وأعضاء لجنة الوكالة الدولية للطاقة النووية «(چوليان بورجر، وإوين ماك آسكيل، الغارة على صواريخ العراق، الجارديان، ١٧ ديسمبر، ١٩٩٨م). بعد عام، كانت نفس هذه الرواية عن الأحداث هى التى تذكر فى التقارير التى توردها ميديا المملكة المتحدة»: إن لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة بمراقبة تدمير أسلحة الدمار الشامل فى العراق، تم سحبها من العراق فى منتصف ديسمبر، قبل بدء الولايات المتحدة وبريطانيا مباشرة فى توجيه عدة ضربات جوية للعراق (داڤيد هيرست، العراق ترفض خطة «الشيطان» التى وضعتها الأمم المتحدة للتخفيف من حدة العقوبات الاقتصادية، الجارديان، ٢٠ ديسمبر، ١٩٩٩م). و: «أنه تم سحب آخر المفتشين لإتاحة الفرصة لحملة القصف الجوى المركز على مدى أربعة أيام فى ديسمبر الماضى» (روسيا تطلب عقد اجتماع عاجل بشأن العراق، الجارديان، ٢ يونيه، ١٩٩٩م).

ومع ذلك كتب بريان ويتاكر محرر الجارديان فى فبراير ٢٠٠٢م: يمكن [لصدام] أن ينجو إذا ما سمح للمفتشين ـ الذين أبعدوا من العراق ـ بالعودة (الحياة بعد صدام: المنتصرون والخاسرون، الجارديان، ٢٥ فبراير ٢٠٠٢م). لاحظت الأوبزرڤر فى سپتمبر ٢٠٠٢م، أن ديكتاتور العراق أصبح أخطر مما كان فى عام ١٩٩٨م، عندما أجبر مفتشى الأمم المتحدة على ترك العراق (پيتر بيومونت، وكمال أحمد: ملف سباق التسلح النووى فى العراق، الأوبزرڤر، ٢٢ سپتمبر، ٢٠٠٢م). وأصدرت الإندپندنت تقريرا فى نفس ذلك الشهر: «أمر بيل كلينتون... ببدء عملية ثعلب الصحراء، آخر أكبر هجوم جوى ضد العراق، بعد طرد مفتشى الأسلحة التابعين للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٩٨م» (روپرت كورنويل، الولايات المتحدة ـ سعى الرئيس للتأييد من داخل أمريكا وخارجها، الإندپندنت، ٥ سپتمبر ٢٠٠٢م). وكانت الديلى

تلجراف على الجانب الصحيح حين جاء فيها، «رفض صدام . . . دخول مفتشى الأمم المتحدة إلى بعض المواقع، مثل قصور الرئاسة الخاصة به ـ ثم طردهم من العراق». (الافتتاحية: أقنعنا يا مستر بلير، الديلى تلجراف فى ٣١ مارس، ٢٠٠٢م). كتب محرر نيو ستاتسمان السياسى، چون كامفنر:

> بعد أربعة أشهر، أعيد تسميع الأزمة الحالية فى العراق، طرد صدام حسين مفتشى الأمم المتحدة، ووقف بلير بجانب عملية ثعلب الصحراء، حملة قصف جوى أخرى للولايات المتحدة، تصاحبها القوات الجوية الملكية (نيو ستاتسمان، ١٧ فبراير، ٢٠٠٣م).

قرر چين كوربين مذيع محطة بى. بى. سى. فى البانوراما «أن المفتشين تم طردهم. . . . وأن انقسام مجلس الأمن أدى إلى أن يُقدم صدام على هذا الفعل الآثم دون أن يتعرض لعواقب. البانوراما، القضية ضد صدام، بى. بى. سى. ١، ٢٣ سپتمبر، ٢٠٠٢م). فى أخبار الظهيرة فى بى. بى. سى.، أفاد چيمس روبينز أن المفتشين «طُلب منهم الرحيل»، بعد تفسخ العلاقات مع العراق (نشرة أخبار الساعة ١٣,٠٠٠ فى بى. بى. سى.، بى. بى. سى ١، ١٧ سپتمبر، ٢٠٠٢م).

هل نسى كل هؤلاء الصحفيين التقارير التى لا بد أنهم عرفوها منذ أربع سنوات مضت؟ أو أن ذاكراتهم وقدراتهم على التفكير المستقل قد اعتراها التشوش بشكل من الأشكال عن طريق دعاية الحكومة؟ يوضح ذلك ملمحًا بارزًا لأداء الميديا ـ وهو أن أعدادا كبيرة من الصحفيين يتحركون كما لو كانوا قطيعًا مطيعًا رغم الشواهد المتاحة لكل ذى عينين، التى تناقض هذه الآراء المجمع عليها.

تجاهلت ميديا المملكة المتحدة أو حرّفت الكثير من المعلومات المتعلقة بنية شن الحرب، رغم أنها برزت فى هذه الميديا نفسها فى أواخر تسعينيات القرن العشرين. أعاد عدد الأحد من الإندپندنت نشر المقابلة الشخصية التى تمت مع بلير فى أخبار المساء فى بى. بى. سى. ٢، فى ٦ فبراير ٢٠٠٣م تجيب على ادعاءاته:

بلير: الحقيقة أن المفتشين طردوا من العراق.

الإندپندنت: لا، لم يحدث.

بليـر : كـأنهـم قـد طردوا بالفـعل . لقـد عـادوا إلى الأمم المتـحـدة وأبلغـونا أنهم لن يستطيعوا أداء مهمتهم كمفتشين ؛ ولذلك قلنا لهم عليكم مغادرة تلك البلاد .

الإندپندنت : الأمر ليس على هذا النحو تمامًا (آندى ماك سميث ، ملف پاكسمان : حجة بلير لشن الحرب ، عدد الأحد من الإندپندنت ٩ فبراير ٢٠٠٣م) .

مرة أخرى أتيح للجدال التراجعى أن ينشر دون تفنيد ـ لم يتم ذكر حقيقة أن التفتيش الذى أجرى فى ١٩٩١ - ١٩٩٨م كان ناجحًا نجاحًا تامّا تقريبًا ، ولم يرد أى ذكر عن استـفـزازات الـولايـات المتـحـدة وتجـسـسـهـا . إن ذلك اتجـاه سائـد عبـر الميديـا ، رغـم الحقائق المتاحة .

كتبت الجارديان فى سپتمبر ٢٠٠٢م : غادر المفتشون بغداد فى ديسمبر ١٩٩٨م ، وسط ادعـاءات العـراق بأن بعض المفـتـشين كـانوا يقـومـون بأعـمـال تجسس لصـالـح الولايات المتحدة ، واتهامات مضادة حول عدم تعاون العراق مع فريق التفتيش «(مارك أوليڤر ، انشـقـاق الأمم المتحدة حول قضيـة أسلحة العـراق ، الجـارديان ، ١٧ سپـتمبر ٢٠٠٢م) . وأنه : على نحو مختلف عن المفتشين السابقين ، الذين كانت الحكومات هى التى تختارهم ، وتعد الأمم المتحدة فى المرتبة الثانية ، فإن المجموعة الأخرى من المفتشين كـانت تابعة مباشرة للأمم المتحدة ـ وهو تحرك الغرض منه دراسة شكاوى العراق حول استغلال المفتشين السابقين فى أنشطة تجسس تحت ستار التفتيش» (بريان ويتاكر وداڤيد تيثر ، التفتيش على الأسلحة يواجه صعابا جمة ، الجارديان ، ١٨ سپتمبر ٢٠٠٢م) . ومـرة أخرى : «من ناحـيـتـهـا ، تدعى العـراق بأن فـريق المفـتـشين التـابع للأمم المتـحـدة جـواسيس بكل معنى الكلمة» (سيـمـون چيـفـرى ، مـا هى فـرق مـفـتـشى الأسلحـة؟ الجارديان ، ١٨ سپتمبر ٢٠٠٢م) .

إن ما يثير الدهشة فى هذه الإشارات إلى «مزاعم العراق» ، مرة بـ «شكاوى» ومرة أخرى بـ «ادعاءات» ، أنها تتجاهل ما نشرته الجارديان نفسها قبل ثلاث سنوات فقط . ولنتأمل هذا التقرير الصادر فى مارس ١٩٩٩م ، والذى كتبه چوليان بورجر :

> تجـسس أمـريكى فى العـراق ، تحت غطاء من تفـتـيش الأمم المتـحـدة على الأسلحة ، يتم بعيداً عن البحث عن الأسلحة المحظورة ، ويتم دون معرفة

قيادة الأمم المتحدة، ذلك ما جاء فى تقرير الأمس. أجرت صحيفة الواشنطن بوست تحقيقًا توصل إلى أن مهندسى وكالة المخابرات الأمريكية الذين يعملون كفنيين تابعين للأمم المتحدة، ركبوا أجهزة تنصت حساسة فى المعدات التابعة للجنة الخاصة للأمم المتحدة لاستراق السمع على المواقع العسكرية العراقية. (الأمم المتحدة تجهل تجسس الولايات المتحدة فى العراق، الجارديان، ٣ مارس، ١٩٩٩م).

من الواضح تماما أن ذلك ليس «مزاعم عراقية» إنه محصلة تحقيق قامت به صحيفة أمريكية قومية رائدة وهى الواشنطن بوست. فى فترة مبكرة من ذلك العام أصدرت الجارديان تقريراً آخر من مصدر غير عراقى:

إن فريق المفتشين التابع للأمم المتحدة فى العراق مكلف بمهام تخابرية سرية ليس مع الولايات المتحدة وحدها، ولكن مع أربع دول أخرى(*)، ذلك ما أدلى به مفتش سابق بالأمس. يحتمل أن بريطانيا واحدة من هذه الدول.

ذكر سكوت ريتر ـ أحد أعضاء فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة والأمريكى الجنسية ـ أن فريق الأمم المتحدة وافق على إمداد الدول الخمس بالمعلومات التى يتم جمعها فى مقابل الحصول على معلومات مخابراتية من مصادرهم. أشعلت هذه الادعاءات الجدل الدائر حول أنشطة فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة، واعترف مسئولو الولايات المتحدة بتسريب معلومات عن طريق الجواسيس الأمريكيين (ريتشارد نورتون ـ تيلور، مفتشو الأسلحة «تقاسموا المعلومات عن العراق مع خمس دول»، الجارديان، ٨ يناير، ١٩٩٩م).

مرة أخرى كانت ادعاءات الولايات المتحدة والأمم المتحدة مدعومة بتصريحات مسئولى الولايات المتحدة الذين اعترفوا بأن فريق التفتيش كان مخترقًا بواسطة جواسيس أمريكيين.

وفى المسار نفسه، فإن الأوبزرفر التى ترصد العلاقات الغربية مع العراق منذ عام ١٩٢٠م عرضت هذه الافتتاحية فى ١٩٩٨م:

(*) هل إسرائيل من بين هذه الدول؟ ـ المترجمة.

أنهى العراق كل تعاون له مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة التى تراقب تدمير أسلحة الدمار الشامل فى العراق. بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا عملية ثعلب الصحراء، وهى حملة قصف بالقنابل تستهدف تدمير البرنامج العراقى الخاص بالأسلحة النووية والكيماوية والبيولوچية (من صديق إلى عدو، الأوبزرڤر، ١٧ مارس ٢٠٠٢م).

لم يرد ذكر أى تحرش متعمد من الولايات المتحدة لإشعال الصراع لأغراض سياسية محلية وأسباب أخرى. مرة أخرى فإن اختراق المفتشين بواسطة جواسيس وكالة المخابرات المركزية قد تم محوه من التاريخ. لم يرد ذكر لحقيقة أن المعلومات التى حصل عليها الجواسيس، استخدمت فيما بعد للغارة على العراق.

أوضح المحلل العسكرى الأمريكى وليام آركين أن الهدف الأساسى من عملية ثعلب الصحراء كان أجهزة الأمن الداخلية لصدام حسين، مستخدمة المعلومات التى تم جمعها من فريق التفتيش على أسلحة الدمار الشامل (انظر ميلان راى، **خطة حرب العراق**، ڤيرسو، ٢٠٠٢م). كان ذلك فى نظر أى تقدير أمين هو السبب فى رفض العراق لعودة المفتشين عن أساس من السماح لهم ـ دون قيد ـ بالتفتيش فى أى وقت، وأى مكان، وفى كل مكان، كما طالبت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

ولكن بالنسبة لـ «صحافتنا الحرة»، التى تحيطها الشبهات تماما، فإن هذا النوع من الحقائق، محكوم عليه بأنه مجرد دعاية عراقية، والأفضل حذفها.

فى عام ٢٠٠٢م، تم ذكر عبارة العراق والمفتشين عدد ٧٣٦ مرة فى مقالات الجارديان والأوبزرڤر. واستطعنا أن نجد نصف دستة من المقالات تؤكد أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية اخترقت صفوف مفتشى الأسلحة منذ ١٩٩٨م. اكتفت تلك المقالات بذكر مقتضب عن وجود جواسيس، أو تقارير نقلها الجواسيس ـ بسرية ـ إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، وحذفت أى ذكر يشير إلى أن تلك المعلومات استخدمت لشن أكبر ضربة عسكرية ضد العراق.

وهذا للتأكيد مجرد مثال واحد على كيفية أداء ميديا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كنظام بمثابة مصفاة لصالح السلطة، بينما تصر على أنها تقدم للجمهور الحقائق الصحيحة والأفكار الصحيحة فى الوقت الصحيح.

لا توجد إجابة محددة

عدسات الميديا ومحرر نشرة المساء فى بى. بى. سى. چورچ إنتويستل

فى بحث مقالة نيو ستاتسمان، عقد داڤيد إدواردز مقابلة شخصية مع چورچ إنتويستل (٣١ مارس، ٢٠٠٣م) محرر برنامج أخبار المساء فى بى. بى. سى. اشتمل جزء من المقابلة على سؤال إنتويستل إذا ما كان سكوت ريتر قد ظهر فى برنامج أخبار المساء فى الشهور القريبة. كما سبق وناقشنا، فإن ريتر وصف كيف تم تجريد العراق كلية من أسلحة الدمار بحلول عام ١٩٩٨م دون تهديد بالحرب، وأن الأسلحة المتبقية من أسلحة الدمار الشامل لم تعد أكثر من «نفايات» غير ضارة. لكن تم تجاهل حديثه تماما من الاتجاه السائد فى الصحف حتى قيام الحرب. وفى ٢٠٠٣م، ذكرت كل من الجارديان والأوبزرڤر العراق فى عدد مقالات بلغ ١٢,٣٥٦ مقالا. ذكر ريتر فيها ١٧ مرة ـ وحسب.

داڤيد إدواردز (د. إ.): هل قارنت أقوال ريتر مع أقوال متحدثى الحكومة الرسميين مثل: مايك أوبريان، وچون رايد.

چورچ إنتويستل (چ. إ.): لا أتذكر آخر مرة سمعنا ريتر.

د. إ.: هل قابلته أو أجريت معه حديثا هذا العام؟

چ. إ.: لا، هذا العام ٢٠٠٣ لم يحدث.

د. إ: لماذا؟

چ. إ: ليس لدىَّ إجابة عن ذلك، إنما هذا ما حدث.

د. إ: ألا يعد ذا أهمية كبرى، وشاهداً ذا سلطة على هذه الأحداث؟

چ. إ: أظن أنه شاهد مهم. أعنى أننا..

د. إ: حسنا، لقد كان رئيس فريق المفتشين على أسلحة الدمار الشامل.

چ. إ: صحيح تماماً، لقد سجلنا مع إكيوس، وكثير من الناس مثله.

د. إ: ولكن لماذا ليس مع ريتر؟.

چ . إ: ليس لدى إجابة معينة حول ذلك . . أعنى أننا أحيانا نتصل تليفونيا ببعض الأشخاص ولا يتاح لنا الوصول إليهم؛ وأحيانا يمكننا .

د . إ: حسنا، أعرف أنه ممتاز للغاية . إنه يتحدث دائما وفى كل مكان . إنه يذهب إلى العراق وهكذا . . .

چ . إ: ليس هناك شىء معين . . . ليس هناك شىء ضده؛ كل ما فى الأمر أننى لا أجده كلما احتجت إليه .

د . إ: والأمر الآخر هو . . .

چ . إ: داڤيد، هل يمكننى أن أطرح عليك سؤالا بهذا الشأن؟

د . إ: طبعا .

چ . إ: ما الموضوع الذى تريد الوصول إليه؟

د . إ: ماذا، آسف، كل ما فى الأمر لماذا لم . . ؟

چ . إ: ليس هذا ما أعنيه، أعنى أن كل هذه الأسئلة موجهة نحو وجهة معينة؛ هل تعتقد أن أخبار المساء بمثابة منظمة مؤيدة للحكومة؟

د . إ: شعورى أنكم تتعمدون تفادى إحراج الحكومة (إنتويستل يضحك) فى اختياركم من تجرون معهم المقابلات وغير ذلك . إنهم بمثابة محاورين للمؤسسة الرسمية . لم أر أشخاصا مثل تشومسكى، أو إدوارد هيرمان، أو هاوارد دين، أو مايكل آلبرت، كما تعرف . . . هناك كم كبير من المعارضين . . .

چ . إ : حسنا، حاولنا مؤخرا الاتصال بتشومسكى، ولكنه لم يرغب فى المجىء لأسباب لا أستطيع شرحها . من هو الشخص الذى كان رجل برنامج الأمم المتحدة . . ؟

د . إ: دنيس هاليداى؟

چ . إ: أوه، لقد تحدثنا معه . أعتقد أن متخصصنا فى بلير فى برنامجنا الخاص على بى . بى . سى . واجهه (بلير) بكل الافتراضات التى تثير الإزعاج .

د. إ: الأمر الآخر أن مفتشى الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل، وتقارير وكالة المخابرات المركزية وغيرها، ذكرت أن ما تبقى لدى العراق ليس إلا نفايات ـ هذه هى الكلمة التى استخدموها ـ لأنه على سبيل المثال فإن الأنثراكس قد يستمر تأثيره لمدة ثلاث سنوات إذا تم تخزينه ظروف جيدة. مرة أخرى، إنكم لم تلجئوا لأشخاص من أمثال چون ريد ومايك أوبريان.

چ. إ: لا أتذكر أننا فعلنا ذلك أو لم نفعل. هل تابعت كل ما أذيع منذ ذلك الحين؟

د. إ: الكثير للغاية. هذا العام على سبيل المثال، هل غطيت هذا الأمر؟

چ. إ: أوه، سأفحص ذلك الأمر. أعنى أننا نقوم بعدد لانهاية له من تحقيقات حول موضوع التفتيش على أسلحة الدمار الشامل، عن ملف الأسلحة وكل ما حولها.

د. إ: بالتأكيد، حول ذلك حدث، ولكن حول حقيقة المتبقى من تلك الأسلحة لم يتم ذكر أقل شيء عنها، أعنى...

چ. إ: سوف يمكننى.. على أن ألقى نظرة على هذا الموضوع.

د. إ: لم تغط هذا الأمر؟، هل حدث ذلك؟

چ. إ: بأمانة لا أعرف، علىَّ أن أعاود فحص ما حدث. بصدق لا يمكننى أن أتذكر كل ما قمنا بتغطيته.

د. إ: بالتأكيد، لكن ما أعنيه أن هذه نقطة رئيسية، أليس كذلك؟

چ. إ: بالقطع، وهى من نوع النقاط التى ننشغل بها.

د. إ: حسنا لكنى لم أرها.

چ. إ: حسنا، أعنى، أعد بأننى سأعاود الاتصال بك لأرى إذا ما كان فى مقدورى تقديم أى مساعدة.

بعد هذه المحادثة، أرسل إنتويستل لإدواردز بالبريد الإليكترونى أنه يقدم ما يعتبر شاهدا قويا على أن أخبار المساء قد تحدثت بالفعل عن حجج الحكومة فى قضية الحرب على العراق. ذكر الحوار بين مقدم أخبار المساء چيريمى پاكسمان وبين تونى بلير (بلير والعراق ـ خاص بأخبار المساء):

تونى بلير: حسنا، لقد أكدت مرارا أننى كثيرا ما طرح علىّ هذا السؤال وقدمت إجابة عنه، لقد استنفدت الوسائل، والحقيقة أن نظام العقوبات قد بدأ فى التقوض، وذلك هو السبب فى أننا أجرينا عدة مفاوضات حول التشديد من نظام العقوبات، لكن ما حدث أن المفتشين تم طردهم من العراق ولهذا...

چيريمى پاكسمان: لم يتم طردهم من العراق، رئيس الوزراء، لم تكن تلك هى الحقيقة، لقد ترك مفتشو الأسلحة العراق بعد أن تم إخبارهم عن طريق الحكومة الأمريكية أنه سيتم إمطار العراق بالقنابل (ثم تبع ذلك باقى السيناريو، ٣١ مارس ٢٠٠٣م).

وأجبنا على إنتويستل:

ذكرت أن پاكسمان أثار أسطورة طرد المفتشين. أنت على صواب، لقد قارع پاكسمان بلير بالحجة حول طرد المفتشين من العراق، لكن بعد ذلك تم تبادل الآراء حول الموضوع وانتهى الحوار على هذا النحو:

تونى بلير: لقد سحبناهم لأنهم لم يستطيعوا الوفاء بمهام عملهم. أعنى أننا يجب أن نبتعد عن السخافات فى هذا الأمر. ليس هناك ما يدعو لوجود المفتشين هناك إلا أن يقوموا بما أوكل إليهم عمله. ولكن الحقيقة التى نعرفها أن العراق طوال هذه المدة قد أخفى أسلحته.

چيريمى پاكسمان: هذا صحيح.

صحيح، فقد ترك پاكسمان بلير يرتد مرة أخرى إلى خداعه (داڤيد إدواردز ردا على إنتويستل، ٣١ مارس ٢٠٠٣م).

الحقيقة أنه من عام ١٩٩١م ـ إلى عام ١٩٩٨م، انتهى التفتيش بنجاح تام تقريبا. وكما سبق وناقشنا، أصر ريتر على أن العراق «نُزع سلاحه تماما» بحلول ديسمبر ١٩٩٨م، مع إزالة ٩٠ – ٩٥ فى المائة من أسلحة الدمار الشامل لديه. وهكذا اختار إنتويستل مثالا صارخا: باكسمان وهو يجادل بلير، مثال فشل تماما فى طرح التفنيد الواضح لحجج بلير.

أهو تهديد جاد حال؟
نفايات أسلحة الدمار الشامل

يتعلق مزيد من التجاهل الصارخ للميديا بحقيقة المناقشة ـ التى لا تنتهى ـ حول أسلحة الدمار الشامل، بأن أيّا من التحليلات لم تتعرض بجدية لاحتمال عدم وجود أى أسلحة ذات بال، وهكذا استطاع بوش وبلير وغيرهما نشر قصص مرعبة دونما أى تحد من الاتجاه الصحفى السائد. وعلى سبيل المثال، فى المقابلة التى أجرتها بى. بى. سى. بواسطة المذيع الشهير للغاية چيريمى باكسمان، استطاع بلير أن يعلن دون أن يتصدى له أحد بالتفنيد: «إننا لا زلنا لا نعرف، على سبيل المثال، ما الذى حدث لآلاف من لترات المواد السامة والأنثراكس التى لا حصر لها، والتى لم تخضع للفحص حينما غادر المفتشون العراق فى ١٩٩٩م» (بلير عن العراق، خاص لأخبار المساء). ولكن الحقيقة التى لا تقبل الجدال، أن العراق ـ كما هو معروف ـ أنتج سائل الأنثراكس ـ الذى يعيش لمدة ثلاث سنوات ـ عام ١٩٩١م فى مصنع تملكه الدولة. وأن هذا المصنع تم قصفه بالقنابل عام ١٩٩٦م. وأى بقايا من الأنثراكس منذ ذلك الحين لا بد أنها أصبحت من قبيل «النفايات» عندما قام بلير بإلقاء بيانه.

يشكك البروفيسور أنتونى هـ. كوردسمان من مركز الدراسات الإستراتيچية والدولية (CSIS) فى احتمال استخدام الأنثراكس العراقى الذى أنتج قبل عام ١٩٩١م فى تصنيع الأسلحة:

> جراثيم الأنثراكس شديدة القوة، ويمكن أن تحقق من ٦٥٪ إلى ٨٠٪ فى إهلاك المرضى الذين لا يتلقون علاجًا لعدة سنوات. ولحسن الحظ أن العراق على ما يبدو ـ لم ينتج عناصر جافة قابلة للتخزين، وأنه ـ على ما يبدو ـ نشر عناصر

أنثراكس رطبة ذات عمر محدود. (ادعاءات وتقييمات حول الأسلحة العراقية التى روج لها. <http://middleeastreference.org.uk.iraqweaponsb.html>)

وسوف يتذكر القراء أن كولين پاول عرض مسحوق الأنثراكس الحيوى الجاف فى بيانه أمام الأمم المتحدة، مشيرا إلى الهجمات بجراثيم الأنثراكس التى يزمع العراق شنها على الولايات المتحدة. ذلك النوع من الأنثراكس «الذى يبدو أن العراق لم يقم بإنتاجه»، وفقا لمركز الدراسات الإستراتيچية والدولية.

إن أى سموم جرثومية لم تكن أكثر من نفايات. فى تقرير موجز لوكالة المخابرات المركزية فى عام ١٩٩٠م بشأن التهديدات التى يمثلها العراق فيما يختص بإمكانيات إنتاج الأسلحة البيولوچية: «إن السموم الجرثومية لا تدوم، فهى تتحلل بسرعة فى البيئة. . [إنها] تظل ثابتة لمدة عام عندما يتم تخزينها فى درجة حرارة أقل من ٢٧° مئوية» (برنامج الحرب البيولوچية العراقى. ورقة صدام فى الحفرة، أغسطس ١٩٩٠م (<www.fas.org/irp/gulf/cia/960702/73924_01.htm>).

قيم الملف الإستراتيچى لمركز الدراسات الإستراتيچية والدولية (IISS) فى ٩ سپتمبر ٢٠٠٢م احتمال استعادة العراق لمخزون الأسلحة البيولوچية على النحو التالى: «إن أى سموم جرثومية تم إنتاجها فى ١٩٨٩ - ١٩٩٠م لا طائل منها، ولا فائدة لها» (المرجع السابق).

فى هذه المقابلة الشخصية مع بلير، يصف پاكسمان كيف أن هانز بليكس قال بأنه لم يجد أى شواهد على تصنيع الأسلحة، أو أنه تم إخفاؤها! أجاب بلير:

> لا، لا أعتقد مجددًا صحة هذا القول. أعتقد أن ما قاله هو عدم وجود شواهد تشير إلى تعاون العراق بالشكل المناسب معهم، وأنه يعتقد ـ على سبيل المثال ـ أن الغاز الذى يحدث شللا للأعصاب يمكن أن يكون قد تم تصنيعه فى شكل أسلحة.

أثار بلير إمكانية تصنيع الأسلحة المحدثة لشلل الأعصاب ـ ولكن بليكس أشار فى واقع الأمر إلى أن العراق كان يعمل على هذا الغاز فى الماضى، وأنه كان سيتم تصنيع أسلحة منه فى الماضى (تقرير قدمه هانز بليكس لمجلس الأمن،

الجارديان ٢٧ يناير، ٢٠٠٣م). إن السؤال الحقيقى الذى أشار إليه ريتر هو ببساطة: «هل يوجد فى العراق مصنع لتخصيب الجراثيم المحدثة لشلل الأعصاب حاليّا؟» الإجابة: لا وجود له (ريتر وريڤرز پيت، الحرب على العراق، ص٣٢). عثر المفتشون على مصنع من هذا النوع فى عام ١٩٩٦م، وعندما عثروا عليه قاموا بتدميره. ويفسر ريتر الأمر، «عندما قاموا بذلك فقدت العراق قدرتها على إنتاج VX». وغاز VX سرعان ما يفقد قدرته على التأثير. سجل الملف الإستراتيچى الصادر فى سپتمبر ٢٠٠٢م عن مركز الدراسات الإستراتيچية: «الاحتمال الأقرب للتحقيق هو أن أى إنتاج لغاز VX فى العراق قبل عام ١٩٩١م قد تحلل على مدى العقود الماضية... إن أى مخزون من العنصر ج أو العنصر ف الذى أخفاه العراق عن أعين مفتشى أسلحة الدمار الشامل، الاحتمال الأقرب أنه قد فسد بمرور الوقت» (جلين رانجوالا، ادعاءات الولايات المتحدة عن غاز VX المسبب لشلل الأعصاب تتداعى، ١٦ مارس ٢٠٠٣. <www.cambridgeclarion.org/VX_rangwala_16 mar2003.html>)

قدَّم فريق العمل فى وزارة الدفاع الأمريكية رؤية ثاقبة عن الأهمية التى يعلقها العراق على قدراته الكيماوية الحربية التى انزعج لها بلير. نسب فريق العمل الأمريكى مستوى التعاون العراقى فى إظهار حجم برنامجه الكيماوى بين ١٩٩١ - ١٩٩٨م إلى حقيقة أن الحكومة العراقية أدركت أن العامل المشل للأعصاب الذى أنتجته ما زال صالحا للاستعمال «ونحن نعتقد أن العراق ببياناته الأخيرة كان متعاونا معنا للغاية، إذ أن قدرا كبيرا من بقايا ذخيرته الحربية ذو فائدة محدودة ـ على عكس البيانات العراقية المليئة بالتفاخر والثقة ـ وذلك بسبب تحلل العوامل الكيماوية ومشكلات التسرب». (قضية الحرب الكيميائية أثناء حرب الخليج الفارسى، فريق العمل فى حرب الجراثيم فى حرب الخليج الفارسى، أپريل ٢٠٠٢م (<www.cia.gov/cia/publicationsgulfwar/cwagents/cwpaperl.htm>)

إنها تلك «بواقى الذخيرة... والمحدودة الفائدة» التى ادعى بلير أنها مبررات لحرب شاملة ضد دولة فقيرة من دول العالم الثالث. ذكر عدد الأحد من جريدة الإندپندنت فى مراجعة هذه الجزئية فى حوار پاكسمان مع بلير ما يلى:

بلير: إن ما أخبرتنا به أجهزة مخابراتنا ـ ولا شك عندى أن ذلك هو نفس ما

أخبرت به المخابرات الأمريكية الرئيس بوش ـ هو وجود أسلحة دمار شامل فى العراق.

إندبندنت الأحد: فى خطابه المطول أمام مجلس الأمن، أورد كولين باول شواهد غزيرة عن أن لدى العراقيين أشياء لا يريدون لمفتشى الأسلحة رؤيتها، ولكنه لم يقدم ـ إلا فى النادر ـ أى برهان عن ما هى تلك الأشياء (ماك سميث، ملف پاكسمان).

ولكن الإندبندنت لم تذكر شيئًا عن العمر الافتراضى لتلك الأسلحة، ولا عن المصانع التى تم قصفها، أو مفتشى الأسلحة التابعين للأمم المتحدة الذين رفضوا الادعاءات لسخفها. فى رد فعل على خطاب پاول ذكر ريتر:

كل شىء هنا يبدو مرتبطا بالظروف، كل شىء هنا يعكس نوعا من ادعاءات وضعتها الولايات المتحدة فى الماضى فيما يتعلق ببرنامج التسلح العراقى... وكل ما يفعله [پاول] هو أنه يوجه إليك اللكمات، يهاجمك، يهاجمك بشواهد عرضية، ويثير البلبلة فى صفوف الشعب. إنه لم يكن صادقا، لقد كذب على الشعب، لقد ضلل الشعب (ريتر يرفض تقرير پاول، كيودو نيوز، ٧ فبراير، ٢٠٠٣م، (<www.japantoday.com>).

***